

المسكوكة احترازاً من كثرة الحشد لكتفهم وزح عيبتهم لرائحة قرأنا فيها بيان الاموال المخزونة من ريبالات الذهب والفضة الصين واوراق البنوك والضمانات والمعاملات وما جرى مجراها فكانت قيمة كل ذلك ١١٧٦٤١٤٦٥٣ ريبالاً (أكثر من ٢٣٥ جنيهاً مصرياً) ونقل النقود وحدها خمسة آلاف طن فليحجب العاجبون

وبعد ظهر الاثنين تركت وشنتون وفي نفسي اشياء منها ومن اميركا وعظمتها وعدت الى نيويورك مقر الحركة الدائمة فتمت لراكون في بلد اهدأ وهواء انقى استسلاماً للمحافظة القائلة  
فنفسى حيثما انفسى اراها بسوريا العزيزة مستهامه  
بولس الخولي

### نجاح مصر ومستقبلها

لم تقابل احداً من الذين زاروا هذا القطر في السنتين الاخيرتين الا رأيتاهم مجيئاً بالتقدم السريع الذي تقدمت به والنجاح الباهر الذي تحققت به. وقد اتفقت الالسنه والاقلام على ذلك لان دلائل التقدم بادية كالصبح لذي عيتين. لكن الباحث في احوال الامم لا يفتقر بالظواهر ولا يروقه بنجاح مها كان عظيماً ما لم يره مبنياً على اسس ثابتة فهل نجاح القطر المصري ثابت الاركان او هو ظلاله ظاهر كالنجاح الذي ظهر فيه في عهد اسمعيل باشا حين انهال النصار على انهيال السيل وكان المره يصبح فقيراً فيسي غنياً. اي هل موارد الثروة الظاهرة تأصلت فيه وصارت راسخة لا يجنى زوالها باقل عاصف او هي وقتية متعلة تزول متى زال سببها. وهذه مسألة تستحق النظر والبحث وعليها مدار كلامنا الآن

الرجل اما ان ينفق في سنته كل ما يكتسبه ولا يزيد عليه ولا يقص منه شيئاً يذكر. واما ان ينفق جانباً مما يكتسبه ويبقى جانباً منه. واما ان ينفق اكثر مما يكتسبه. فالاول يبقى على حال واحدة لكنه يكون معرضاً للخسارة لان نفقاته تبقى على حالها غالباً او تزيد واما دخله معرضة للنقص بالمرض وتوقف الاعمال وما اشبه من الطوارئ. والثاني يفتني بما يزيد من دخله على نفقاته. والثالث يفتقر بما يزيد من نفقاته على دخله والحكم ليس على سنة واحدة بل على بضع سنوات

وما يقال عن الرجل الواحد يقال عن البلاد كلها فاذا كانت تنفق كل دخلها ولا تزيد عليه فهي ثابتة على حال واحدة او معرضة للفقر بما قد يصيبها من نوابث الدهر. واذا كانت

تنفق أقل من دخلها فهي سائرة في سبيل التقدم والرفي . وإذا كانت تنفق أكثر من دخلها فهي سائرة في سبيل التأخر والفقر  
وكما يعلم دخل الرجل ونفقته من دفاتره وحسابه السنوي يعلم دخل الامة او البلاد من صادراتها ووارداتها اذا كان لها حساب مدقق

وقد يمرض الرجل والامة ما يرم غير الواقع فيستدين الرجل مالا يضيفه الى دخله فيزيد به الدخل على النفقات ويوم غيره انه سائر في سبيل الغنى والمجد وهو ليس كذلك . وقد ينفق جانباً كبيراً من دخله على اشياء تزيد قيمتها أكثر مما ينفق عليها كما اذا انفق على مشتري اطيان واصلاحها الف جنيه فصارت تساوي الفين فلا يكون سائراً في سبيل الفقر بل في سبيل الغنى . وهذا شأن البلاد فانها قد تظهر في يسر وهي في عسر كما ظهر القطر المصري في عهد اسمعيل باشا لما استدان الاموال الطائلة من اوربا وبذّر جانباً كبيراً منها في البلاد . وقد تظهر في شدة وهي في رخاء كما اذا انفقت الاموال فوق اموالها على اعمال نافعة يزيد دخلها منها اذا تمهد ذلك نظراً في دفاتر هذا القطر لرى حقيقة حاله هل هو ثابت على حالة واحدة او سائر في سبيل الغنى والتقدم او في سبيل الفقر والتأخر . والدفاتر المشار اليها تقارير الجمارك المصرية التي تذكر فيها قيمة الصادرات والواردات فانها تدل على الاموال التي يأخذها هذا القطر من البلدان الاخرى ثمن البضائع التي تشتريها منه والاموال التي يرسلها اليها ثمن البضائع التي يشتريها منها . ولا عبرة بما تنتج البلاد وينفق فيها لانه من الهالك ولا عبرة ايضاً بالتقود التي تصدر من القطر لانها لا تكون الا ثمن البضائع الواردة اليه او من ربا ديون الحكومة فان امالي هذا القطر لا يستثرون اموالهم في البلدان الاخرى الا نادراً . ولا عبرة ايضاً بالتقود التي ترد اليه لانها اما من ثمن البضائع الصادرة منه او من الاموال الواردة الى البنوك لتستثمر في البلاد بالدين او يشتري الاطيان فلا يبقى الا قيمة البضاعة الصادرة من القطر وقيمة البضاعة الواردة اليه وعليهما وحدهما المعول في حساب الدخل والخروج

فاذا كان تقدير الجمارك صحيحاً والمرجح انه قريب من الصحة قرناً يصبح ان يني عليه حكم بقيمة الصادرات كلها كانت في العام الماضي نحو ٢١ مليوناً من الجنيهات وقيمة الواردات كلها كانت نحو عشرين مليوناً ونصف مليون والفرق اقل من نصف مليون من الجنيهات زاد به الصادر على الوارد . هذا ما كانت عليه تجارة مصر الخارجية في العام الماضي فاذا كان القطر قد اصدر في العام الماضي من حاصلاته ومصنوعاته ما قيمته ٢١ مليوناً من الجنيهات فقط واشترى من البضائع ما قيمته ٢٠ مليوناً ونصف مليون فلم يزد معه سوى نصف مليون جنيه ولا يخفى ان

حكومة مضطرة ان تدفع ربا دينها نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه عند ما يضطر الاهالي ان يدفعوا للبنوك ربا دينهم ولا تقل هذه الدين الآن عن ٣٠ مليوناً من الجنيهات يذهب رباها الي اوربا وعلله لا يقل عن مليون ونصف فيكون القطر المصري قد دفع سيئه العام الماضي ما يأتي بجلايين الجنيهات

٢٠ ١/٢	ثمن البضائع التي وردت اليه من كل الانواع
٣١ ١/٢	ربا دين الحكومة
١١ ١/٢	ربا ديون الاهالي

والجملة ٣٥ ١/٢ مليون من الجنيهات. واسترد بدلاً منها نحو ٢١ مليوناً ثمن الحاصلات والمصنوعات التي صدرت منه فانكسر عليه اربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات دفعها من اموال كانت متوفرة لديه او استدانها من اوربا او بقيت ديناً عليه. ولا مفر من هذه النتيجة الا اذا فرضنا ان بعض البضائع التي وردت الي هذا القطر في العام الماضي كان من قبيل ما لا يرد الا مرة كل بضعة اعوام وان الحاصلات والمصنوعات التي صدرت منه قدرت اثانها باقل مما بيعت به حقيقة ولم يصدر منها في السنة الماضية كل ما كان يجب ان يصدر

اما الامر الاول فما ينطبق عليه قليل لا تبلغ الزيادة فيه مليوناً من الجنيهات وهو المواشي فقد زاد ثمن ماورد منها في العام الماضي نحو ٢٠٠ الف جنيه بسبب موت مواشي القطر. وانسكرو زاد ما جلب منه نحو ١٥٠ الف جنيه لكي يكرر في القطر والآلات الحديدية لسكة الحديد والري والزراعة زادت نحو ٢٤٠ الف جنيه. ولكن الزيادة الكبرى كانت في اثمان المغزولات والمنسوجات من كل الانواع التي دعا اليها غلاء ثمن القطن فقد بلغت مليوناً و٣٠٠ الف جنيه وهذه الزيادة لا بد منها لانها لو زالت للزم عن ذلك رخص ثمن القطن فنقص قيمة الصادر اكثر مما تنقص قيمة الوارد فلا يمكننا ان نحذف من قيمة الوارد الا نحو نصف مليون جنيه

اما الامر الثاني وهو تقدير الصادر باقل من ثمنه فمحتمل جداً واذا فرضنا النقص عشرة في المئة اي نحو مليوني جنيه فكل ما يمكن ان يزداد على ثمن الصادر مليوناً جنيه وكل ما يمكن ان يطرح من ثمن الوارد نصف مليون جنيه فيصير الصادر ٢٣ مليوناً والوارد ٢٠ مليوناً ويصير الفرق بينهما ٣ ملايين جنيه اي اقل مما يلزم لاقبال فائدة دين الحكومة ودين الاهالي بنحو مليوني جنيه

ومن المؤكد ان الناس استرخسوا ثمن القطن في اواخر العام الماضي فلم يبيعوا منه كما باعوا في الاعوام السابقة ولو باعوا نصف مليون فتطار فرق ما باعوه لزد الصادر طبعاً ونسب

مليون من الجنيهات على الاقل فلا يبقى مكسوراً على البلاد غير نصف مليون جنيه ويظهر لنا ان هذه النتيجة قريبة جداً من الواقع واذا كان الامر كذلك اي اذا كانت سنة ١٩٠٤ التي ابتدأت وثن قنطار القطن فيها اكثر من اربع مئة غرش وانبت وثن القنطار ثلثمئة غرش قد بان من حساب دخلها وخارجها ان الخرج زاد على الدخل نصف مليون جنيه فكيف يكون حال سنتنا الحاضرة وقد ابتدأت وثن قنطار القطن ثلثمئة غرش فقط وربما تنتهي وثنه اقل من ذلك او كيف يكون حال القطر لو هبط ثمن القنطار الى مئتين وخمسين غرشاً كما يحصل ان يحدث

وقد خصصنا الكلام بالقطن ولم نلفت الى غيره لانه تسعة اعشار صادرات القطر كلها

كما ترى من الجدول التالي

سنة	القطن بالقنطار	ثمنه بالجنيهات	كمية البزرة بالاروب	ثمنها بالجنيهات	ثمن القطن والبزرة معاً	ثمن الصادرات كلها
-----	-------------------	-------------------	------------------------	--------------------	---------------------------	----------------------

١٩٠١ ٦١٢٣٣٥٠ ١١٨٣٣٢٧١ ٣٣٣٥٥٤٧ ١٩٤٠٢٤ ١٣٧٧٤٥١١ ١٦١٥٣٩٦٤

١٩٠٢ ٦٦٥٢٠٥٧ ١٣٨٨٦٤٢٢ ٣٣٢٢٠٧٤٨ ١٩٠٩٤٠٩ ١٥٧٩٥٨٣١ ١٨٠٤٦٩٣٩

١٩٠٣ ٥٥٨٨٥٠٧ ١٥٦٧٦٨١٤ ٢٧٤٧٥٨١ ١٥٠١٤١٦ ١٧١٧٨٢٣٠ ١٩٥٣٩٥٣٩

١٩٠٤ ٥٩١٣٩٥٣ ١٦٧٠٢٧٢٣ ٢٩٢٦٥٨١ ١٥٢٠١٤٥ ١٨٢٢٢٨٦٧ ٢٠٨١١٠٤

وثن القطن معرض لان يزيد او ينقص عشرين في المئة فتبلغ زيادته او نقصانه اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات فان كان الثمن الذي بلغه في العام الماضي دعا الى الاهتمام بزراع القطن في كل بلاد يمكن زراعته فيها لغلائه فيبعد عن الظن ان يبقى غلاؤه زماناً طويلاً. والواقع يزيد ذلك فان ثمن القنطار هبط الى ثلاثة جنيهات او اقل وعليه قلما ينتظر ان تكون سنة ١٩٠٥ افضل من سنة ١٩٠٤. واذا نقص ما يقبضه القطر المصري مليون جنيه عما يدفعه وتراوت السنون على ذلك فهو سائر في طريق الخراب لا محالة. فهل من علاج لذلك. ونيل النظر في هذا الامر نرى ما كان عليه حال القطر في السنوات السابقة

١٩٥٣٩٥٣٩

في سنة ١٩٠٣ كانت قيمة الصادرات

٠١٩٥٣٩٥٣

واذا اضنا اليها ١٠ في المئة كما تقدم

٢١٤٩٣٤٨١

صارت

١٦٧٥٣١٩٠

وكانت قيمة الواردات

٠٤٧٤٠٢٩١

فالباقى ومواربعة ملايين و ٧٤٠ الف جنيه يكفى لايقناه ربا دين الحكومة  
ودين الاهالى لاوربا

١٨ . ٤٦ ٩٣٩

وفي سنة ١٩٠٣ كانت قيمة الصادرات

٠ ١٨٠٤ ٦٩٣

ويضاف اليها ١٠ في المئة اي

١٩ ٨٥١ ٦٣٣

فصير

١٤ ٨١٤ ٦٨٤

وقيمة الواردات

٠٥٠ ٣٦ ٩٤٨

فالترقى أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات وهي تزيد على ربا دين الحكومة ودين  
الاهالى لاوربا

وعليه فقد كانت سنتا ١٩٠٣ و ١٩٠٤ سنتي خير زاد فيهما دخل البلاد على نفقاتها  
واما سنة ١٩٠٤ فنقص فيها دخل البلاد عن نفقاتها لاقلة الدخل بل لزيادة النفقات لان  
الدخل اي ثمن الصادرات يطلع فيها مبلغاً لم يبلغه في ستمن السنين السابقة واما النفقات فزادت  
أكثر مما زاد الدخل كثيراً فظهر كأن الدخل قل عن النفقات

واذا قل دخل الانسان او زادت نفقاته وخاف من الافلاس فلا دواء له الا النجاح من ان  
يسعى في زيادة دخله وتقليل نفقاته وهذا شأن البلاد ايضاً اذا ارادت ان تفلح . ويظهر لنا  
ان الامرين ميسوران لها فننظر في كل امر منهما على حدته

(١) زيادة الدخل - سألتنا البعض عما اذا كان يمكن ان يزرع شي آخر في القطر المصري  
بدل القطن او بدل جانب منه . ويظهر لنا من النظر في جدول الحاصلات الزراعية التي تصدر  
من القطر الآن ان لا شيء منها يقوم مقام القطن اويدينيه مطلقاً فالارز مثلاً يصدر منه ما  
ثمنه ١٥٠ الف جنيه والفول ٣٥٠ الف جنيه وكسب بزرا القطن ٢٢٠ الف جنيه والبصل  
٢٦٠ الف جنيه والسكر ٢٣٠ الف جنيه . وهذه أكثر الحاصلات الزراعية صدوراً بعد القطن  
ولكن يرد من الرز ما ثمنه ٣٥٠ الف جنيه والسكر ٢٣٠ الف جنيه . ولا ينتظران يزيد منها  
شي الا الارز فيمكن ان تزيد زراعته حتى لا يعود يرد منه شي من الخارج وقيمة ما يرد منه الآن  
٣٥٠ الف جنيه ويمكن ان يزداد البصل والفول السوداني واخضر حتى يبلغ ما يصدر منها ٦٠٠  
الف جنيه فيزيد دخل القطر بزيادة الصادروقلة الوارد من هذه الاشياء ما يساوي مليون  
جنيه . وقد جربت تربية دود الحرير فثبت بالاشجان ان اقليم الوجه البحري مناسب لزراع التوت  
وتربية الدود وان حرير القطر المصري من اجود انواع الحرير كلها . فاذا ساعدت الحكومة

شركة وطنية على زرع عشرة آلاف فدان من اراضي البور توتما بلغ ثمن حريرها في السنة نحو مليونين من الجنيحات ولاخوف من جبوط ثمن الحرير كثيراً لان نسبتة الى ثمن القطن قلما تتغير ولكن هذه الموارد نسيقة لا تزوي غليلاً والمورد الكبير الذي يروي وينمي هو نعيم الري الصيني واحياء الارض الموات حتى يصير القطن يزرع في مليوني فدان على الاقل بدلاً من مليون ونصف او اقل . والاعتناء بخدمة القطن وتسميده حتى يصير متوسط محصول الفدان خمسة قناطر او ستة لا ثلاثة او اربعة كما هو الآن فيصير محصول القطن ١٠ ملايين قنطار او ١٢ مليوناً تباع باكثر من ثلاثين مليون جنيه وهذا هو المورد الحقيقي الذي يجب ان يعول عليه لزيادة ثروة القطن المصري

(٢) تقليل النفقات — لا نرى سبيلاً لتقليل نفقات الأكل والمشرب والملبس لأن اهالي القطن لا ينفقون حتى الآن الا على الحاجيات ما عدا فريقاً من اغنيائهم . ولكن يمكن الاقتصاد الكبير في عدد المواشي وعلفها باستخدام الآلات البخارية للحرارة والدراسة كما تستعمل الآن الري . وقد ثبت بالامتحان ان الحارث البخارية والدراسات البخارية تقوم مقام الجانب الاكبر من المواشي فاذا استغني بها عن نصف المواشي فقط فمن ذلك اقتصاد لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه في السنة

هذه حقيقة حال البلاد من حيث دخلها وخرجها وهذا هو السبيل الذي نراه لاستمرار ترقياها واذا لم تسلكه لم تأمن العثار

## بلاد النيام نيام

النيام نيام اسم قبائل من قبائل زنج افريقية القاطنة مديرية بحر الغزال بين النيل والكنغو وهي من رعايا الحكومة السودانية وقد اودت الحكومة حملة اليها بطلب سلطانها فخافها وقتل بعض رجالها ولم يسلم منها الاكل طويل العمر ثم عادت الحكومة فارسلت حملة لتأديبه ففازت بامتيها . وحكاية ما جرى للحملة الاولى تحاكي سيف غرابتها وكثرة وقائعها حكايات السندباد البحري . وقد بعث بها الضابط بوردمن من رجال الحملة الى احدى المجلات الانكليزية قال

لما احتلت الحكومة الانكليزية المصرية فشودة (وقد غير اسمها الآن الى كودوك) رأت ان لا غنى لها عن امتلاك بلاد بحر الغزال وهي بلاد واسعة الاطراف نعيمها المستنقات في